مقتطفات من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، للجمعية العامة ينتقد فيه الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة*

١٩٩٧/٧/٢

عبر الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، عن أسفه الشديد للعقبات التي وضعتها إسرائيل أمام إيفاد مبعوث أممي خاص إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية لإعداد تقرير عن أعمال البناء الاستيطاني في أبو غنيم، والأعمال غير القانونية في القدس الشرقية، وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك، في تقرير أعده عنان بناء على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الاستثنائية في ٢٥ نيسان ١٩٩٧، والذي طلب إلى الأمين العام أن يرصد هذه الحالة، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في غضون شهرين من اعتماده، وبخاصة عن وقف إنشاء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، وعن سائر الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس العربية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقال عنان في التقرير الذي نشر فجر أمس أنه حسب المعلومات المتوفرة لدى الأمم المتحدة لم تقلع حكومة إسرائيل حتى ٢٠ حزيران الماضي عن بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم، واستمر بلا فتور نشاط الاستيطان بما فيه توسيع المستوطنات القائمة، وبناء الطرقات الجانبية ومصادرة الأراضي المتاخمة للمستوطنات.

وتوقع أن تترتب على إنشاء مستوطنة "جبل أبو غنيم" أثار خطيرة سياسياً وجغرافياً وديمغرافياً إضافة إلى الأضرار على الاقتصاد الفلسطيني المدمر بالفعل، وما ينتج عن ذلك من فصل للمحور الاقتصادي الذي تمثله القدس الشرقية عن البلدات والمناطق الزراعية في بقية الضفة الغربية.

وأشار التقرير إلى أن أنشطة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي استمرت طيلة الفترة المستعرضة في العديد من المواقع بجميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، بما في ذلك البدء في مستوطنات جديدة. وتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء طرقات ومواقع فرعية أخرى متاخمة للمستوطنات أو بينها. وسجلت أنشطة توسيع في أكثر من ٣٠ منطقة استيطانية قائمة. ويجري بناء طرقات استيطانية في أكثر من ١٠ مواقع.

---

* **المصدر:** القدس، ١٩٩٧/٧/٣.

استيطان في الضفة والقطاع

وأضاف أنه أفيد على نطاق واسع أن إسرائيل أصدرت خلال هذه الفترة مخططات لإنشاء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أيار ١٩٩٧، أفيد أن إسرائيل انتزعت في عام ١٩٩٧ ملكية ٣٠٠٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة لتوسيع المستوطنات، وجرت مصادرة أجزاء هامة من الأراضي لهذه الأغراض بالقرب من الخليل، وحول القدس وفي وادي الأردن، وفي قطاع غزة، وأسفرت محاولات بذلها مستوطنون لمصادرة أراض أخرى متاخمة للمستوطنات القائمة بغوش قطيف عن صدامات عنيفة بين مدنيين فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين وأفراد من الجيش الإسرائيلي، أسفرت عن إصابة عدد من الفلسطينيين بجروح ومقتل فلسطيني واحد على الأقل.

وقال التقرير أن الدعم الخارجي للمستوطنات ولهياكلها الاقتصادية تواصل خلال الفترة المستعرضة بما في ذلك عن طريق الدعم الخاص من شركات أجنبية وأفراد أجانب. وفي حادثة حظيت بدعاية كبيرة في حزيران ١٩٩٧، تأكد افتتاح فندق دايز إن (Days Inn) وهو امتياز لشركة الفنادق (Days Inn of America Inc) ومقرها بالولايات المتحدة، وقد بدأ العمل في مستوطنة غوش قطيف بقطاع غزة.

تهويد القدس

وأضاف أن حكومة إسرائيل نفذت تدابير أخرى تغير، أو تستهدف تغيير طابع القدس ومركزها القانوني وتركيبتها الديمغرافية واعتمدت دولة إسرائيل خلال الفترة المستعرضة عدداً من التدابير الإدارية والقانونية وغيرها من التدابير التي تمس حقوق المقدسيين الفلسطينيين. ومن أخطر التطورات تلقي مئات من الفلسطينيين في عام ١٩٩٧ إخطارات من السلطات الإسرائيلية بأن حقوقهم في "الإقامة" قد ألغيت كما صودر مئات من بطاقات هوية القدس، التي يستحيل بدونها الإقامة في القدس ويستحيل في أغلب الأحيان مجرد الدخول إليها. وأسفر فقدان تلك الرخص عن فقدان حقوق السكن والرعاية الصحية وفرص الوصول إلى المدارس، وحرية التنقل داخل القدس وحولها.

وأشار إلى أن "الممارسات الإدارية المشار إليها لا تنطبق إلا على غير اليهود، أي أساساً على العرب الفلسطينيين في القدس وتبرر تلك القرارات بناء على تحديد إسرائيلي بأن هؤلاء الأشخاص نقلوا "مركز حياتهم" إلى "خارج إسرائيل" على أساس الفترات المقضية خارج مدينتهم الأم، وبالتالي يعامل المقدسيون على أنهم مهاجرون وافدون مقيمون، ويخضعون لضوابط هجرة تمييزية، وهذه الممارسة التي تقلص الوجود العربي في القدس، تهدد الآن ما يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ من المقدسيين الفلسطينيين".

وقال التقرير أن "الحكومة الإسرائيلية لم تقبل حتى ٢٠ حزيران ١٩٩٧، واجب التطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وما زالت جميع الأطراف المتعاقدة الأصلية الأخرى، وكذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية متفقة في الرأي على أن الاتفاقية واجبة التطبيق قانونياً على الأراضي المحتلة".

الإغلاق ومنع تنقل الأفراد والسلع

وأضاف أن التقييدات الإسرائيلية المفروضة على حركة الأشخاص والسلع بين ما يسمى المناطق "الف" و"باء" و"جيم" من الضفة الغربية، وبين القدس وبقية الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الأراضي المحتلة والعالم الخارجي تحول دون تحقيق مبدأ السلامة الإقليمية، كما لم يتفق على ترتيبات بشأن ميناء ومطار بغزة. وتفرض السياسة العامة الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاق العام، المعمول بها منذ ٣٠ آذار ١٩٩٣، تقييدات صريحة على حركة السلع والأشخاص، وتوجد نقاط تفتيش إسرائيلية ثابتة على الطرق الفلسطينية بما في ذلك طرق النقل الرئيسية، كما يوجد نظام رخص إلزامية تمييزية للعمال ورجال الأعمال، والعاملين بالطب والمرضى والطلاب والمتدينين المتعبدين وسائر الفئات من الفلسطينيين وتحول التقييدات على دخول القدس دون الوصول إلى طريق النقل الرئيسية الرابطة بين الشمال والجنوب في الضفة الغربية، مما يحتم على الناس أن يسلكوا انعطافات طويلة ومكلفة".

وقال التقرير أنه "زاد من تفاقم هذا الإغلاق العام عمليات إغلاق شاملة دورية ترتب عليها الحرمان الكامل من تلك التنقلات طيلة ٣٥٣ يوماً تقويمياً في كامل الفترة بين ٣٠ آذار ١٩٩٣، ومنتصف حزيران ١٩٩٧، ومنذ آذار ١٩٩٧ وبعد هجوم بالقنابل في تل أبيب تسبب في مقتل ثلاث إسرائيليات قامت به على ما يبدو منظمة "حماس"، فرضت عملية إغلاق شاملة لمدة بلغت في مجموعها ٢٤ يوماً، وبلغ مجموع أيام الإغلاق الداخلي التي لا يسمح فيها بالتنقل حتى داخل الضفة الغربية بين المنطقتين "ألف" و"باء" ٢٧ يوماً، في عام ١٩٩٦، كما تفرض أيضاً تقييدات إسرائيلية ماسة بحركة السلع والأفراد على موظفي الأمم المتحدة وعلى المواد الخاصة بالمشاريع، مما يسفر عن حالات تأخير وتكاليف إضافية بالنسبة للمشاريع الإنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعن تعطيل خطير لأعمال الوكالات الإنسانية".

تهديد عملية السلام

وجاء في التقرير أنه "ما زال عدد من الأنشطة الأخرى التي تعتبر انتهاكاً للقانون الدولي يثير التوترات ويعرض للخطر كلا من عملية السلام وحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ومن هذه الأنشطة الاعتقال الإداري لقرابة ٣٠٠ فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية دون أن توجه إليهم تهم أو دون محاكمة، ويحتجز ١٠ منهم منذ أكثر من ثلاث سنوات، و٢٠ منهم

محتجزون منذ فترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات و٢٠ منذ فترة تتراوح بين سنة واحدة وسنة ونصف، ويقال أن أكثر من ٣٠٠٠ فلسطيني ما زالوا في السجون الإسرائيلية.

وأشار إلى أن المعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل ما زالوا يخضعون للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، بموجب تنظيمات أمنية أقرتها رسمياً المحكمة العليا وحكومة إسرائيل بالرغم من الإدانة الصادرة مؤخراً عن لجنة مناهضة التعذيب وما زالت إسرائيل تمارس أعمال تدمير منازل الفلسطينيين بالقدس وبمناطق أخرى من الأراضي المحتلة".

هذا وقد اشتمل التقرير على ردود البلدان الأحد عشر على مذكرة عنان الشفوية، وهذه البلدان هي: أستراليا، كولومبيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مصر، اليابان، الأردن، هولندا، النرويج، روسيا الاتحادية، المملكة العربية السعودية، تونس، وبعثة فلسطين المراقبة.

وقد أعربت هذه البلدان عن قلقها إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي والشرعية الدولية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/